December 2006

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السابعة والعشرون

روما، إيطاليا، 5-9 مارس/آذار 2007

موجز تقرير الدورة السادسة للجنة الاستشارية للبحوث السمكية

روما، إيطاليا، 17-20 أكتوبر/تشرين الأول 2006

مقدمة

1- أنشئت اللجنة الاستشارية لبحوث مصايد الأسماك بناء على توصية لجنة مصايد الأسماك في دورتها العشرين ووافق المجلس على ذلك في دورته الرابعة بعد المائة في عام 1993.

2- يتمثل دور اللجنة في إعداد الدراسات وتقديم المشورة إلى المدير العام بشأن صياغة وتنفيذ برنامج عمل المنظمة فيما يتعلق بجميع جوانب البحوث السمكية، بما في ذلك صيانة وإدارة الموارد السمكية البحرية والداخلية، وزيادة إنتاجية المصايد من خلال تعزيز الموارد البرية وعن طريق تربية الأحياء المائية وتحسين وسائل تحويل الموارد السمكية إلى أغذية آدمية ودراسة ديناميات مجتمعات الصيد والتبعات الاجتماعية – الاقتصادية للسياسات الحكومية في القطاع السمكي.

3- واستعرضت اللجنة خلال دورتها السادسة أعمال مصلحة مصايد الأسماك، مع التركيز على التجارة السمكية، والمصايد الصغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية. كذلك ناقشت اللجنة الأعمال والأنشطة الأخرى ذات الصلة التي نفذتها مصلحة مصايد الأسماك والتي تتعلق، ضمن أمور أخرى، بتنمية القدرات البشرية في مجال مصايد الأسماك، والمعلومات المتصلة بأوضاع واتجاهات المصايد الطبيعية، واستراتيجية الاتصالات لدى مصلحة المصايد.

4- وعالجت اللجنة الجوانب البحثية، فضلا عن الوسائل المتعلقة بالسياسات واقترحت توصيات للمضي قدما في إسداء التوجيهات لمصلحة المصايد في أعمالها المقبلة.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت www.fao.org.

النتائج الرئيسية للدورة السادسة

5- أقرت اللجنة بأن الكثير من **أعمال المنظمة المتعلقة بتجارة الأسماك** كانت شاملة من حيث طبيعتها، وأنه ينبغي في برنامج عمل المنظمة فيما يتعلق بالمصايد وتربية الأحياء المائية أن يؤخذ في الحسبان إدماج الأعمال المتعلقة بتجارة الأسماك واستخدامها في سائر المجالات ذات الصلة، وبخاصة إدارة الموارد السمكية، وتنمية إنتاج تربية الأحياء المائية والمجالات الاجتماعية كالأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين واستنباط المعايير وإصدار التراخيص.

6- وأشارت اللجنة إلى الأهمية المستجدة لسلاسل التجزئة في تحديد مواصفات المنتجات وفي انتشار الملصقات التي تشير إلى المواصفات على منتجاتها. وتساءلت اللجنة عن التكاليف، خصوصا التي يتحملها صغار المنتجين ومن يستفيد من خطط التوسيم هذه.

7- وأوصت اللجنة بدمج منتجات تربية الأحياء المائية والمصايد الطبيعية في الإحصاءات التجارية. ومن بين الفوائد الأخرى لهذا الدمج، أن المعلومات المدمجة من شأنها أن تفيد في تحسين تتبع تأثيرات تحسين إدارة المصايد والممارسات الأفضل والأمثل في نظم إنتاج تربية الأحياء المائية.

8- ونظرا لأن العديد من القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية بالمنتجات السمكية، كقضايا البيئة والسلامة والجودة، وأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقضايا المتصلة به، سوف تستفيد من برنامج منسق لتوثيق منشأ المنتجات السمكية، فقد أوصت اللجنة بأن تقوم المنظمة بتقييم الخطط الملائمة وأن تروج، على نطاق واسع، إقرار نظام يشمل على الأقل المنتجات التي تدخل في التجارة الدولية.

9- وشددت اللجنة على أهمية الشراكات التي أقامتها المنظمة في عملها فيما يتعلق بتجارة الأسماك واستخدامها والحاجة إلى العمل مع القطاع الحكومي الدولي والقطاع غير الحكومي والقطاع الخاص بما في ذلك المؤسسات التجارية الصغيرة مع مراعاة ضرورة توخي الحذر في وضع منتديات الشراكة وفقا لسياسات المنظمة، بما في ذلك التأكد من عدم حصول أي طرف من القطاع الخاص على مزايا تنافسية.

10- واستعرضت اللجنة جدول أعمال موسعا **للأنشطة التي نفذتها المنظمة في مجال المصايد الصغيرة**. ومن أهم المواضيع التي غطيت: (1) زيادة مساهمة المصايد الصغيرة في تخفيف حدة الفقر وفي تحقيق الأمن الغذائي؛ (2) التقييم المتعدد التخصصات وإدارة المصايد الصغيرة ودورها في الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر.

11- وأقرت اللجنة بأن هناك حاجة إلى تحسين أدوات التقدير وإلى منهجية للمصايد الصغيرة، لكن هذا يمكن استنباطه على نحو أفضل اعتمادا على عدد من دراسات الحالة. كذلك نوقشت الصعوبات العامة التي تواجه تحسين

إدارة المصايد الصغيرة وتم التشديد على أهمية الدراسات لزيادة الفهم التفصيلي لجوانب النجاح والفشل، خصوصا فيما يتعلق ببناء شراكات أفضل بين الصيادين والحكومات (الإدارة المشتركة).

12- وأشادت اللجنة بالقرار الذي يقضي بالإبقاء على المصايد الصغيرة كبند مستقل ودائم في جدول الأعمال خلال اجتماعات لجنة مصايد الأسماك. كذلك أوصت بما يلي: (1) إدراج القضايا المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المصايد الصغيرة ضمن إطار بند جدول أعمال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (2) زيادة التأكيد على المصايد الداخلية، خصوصا فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بالجوانب الاجتماعية – الاقتصادية للمصايد الصغيرة والبنود الأخرى ذات الصلة.

13- وأوصت اللجنة بألا تسمح الأهمية المعطاة حاليا لمصايد المياه العميقة بالإخلال بالأولويات على حساب المصايد الأخرى، خصوصا المصايد الصغيرة في البلدان النامية، والتي هي أكثر أهمية من حيث المنفعة البشرية والتأثير الايكولوجي.

14- وأشادت اللجنة **بأعمال المنظمة في مجال تربية الأحياء المائية** ورحبت بإدراج أنواع الأسماك في برنامج عمل هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة للمنظمة في الوقت المناسب، لأن الموارد الوراثية أصبحت متزايدة الأهمية من حيث دورها في تحسين إنتاج تربية الأحياء المائية ومواجهة التحديدات التي تعترض التنوع البيولوجي وصيانة الموارد الوراثية.

15- ونظرا لأن اللجنة الفرعية لتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك تعطي الأولوية لتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا، فقد أوصت اللجنة أن تضع المنظمة نهجا منسقا للتنمية الداخلية يدرج الأبعاد التجارية والسياساتية والفنية المتعلقة بالأسماك في دعمها لتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا.

16- وتم تزويد اللجنة **بمعلومات محدثة عن أنشطة مصلحة مصايد الأسماك** تتعلق بما يلي: (1) المعلومات حول حالة واتجاهات المصايد الطبيعية؛ (2) تنمية القدرات البشرية؛ (3) متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ (4) المناطق البحرية المحمية ومصايد البحار العميقة؛ و(5) استراتيجية الاتصالات لدى مصلحة المصايد. وقامت اللجنة، من جهتها، بما يلي:

- أوصت بوجوب إيلاء مزيد من الاهتمام للمعلومات الاجتماعية – الاقتصادية وإجراء التحليلات التي تدعم المشورة في مجال السياسات من أجل تحسين إدارة المصايد.
- أشادت بالتقدم الذي أحرز في مبادرة نظام رصد الموارد السمكية، مشيرة إلى الارتباطات "بالتقييم البحري العالمي" وأوصت بأن تزيد المنظمة من مساهمتها في الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائر وكالات الأمم المتحدة المساهمة في تنميتها.

- أوصت بأن تستخدم المنظمة نظام رصد الموارد السمكية لتوثيق التقدم، بصورة شفافة، نحو إنجاز هدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتعلق بإعادة تكوين الأرصدة السمكية بحلول عام 2015.
- وأشارت إلى أن العديد من مشروعات البرنامج الفني لمصلحة مصايد الأسماك في المنظمة تشتمل على عنصر قوي لبناء القدرات البشرية وأن هذه المشروعات تدعم تنمية القدرات البشرية سواء لدى الحكومات أو لدى مجتمعات الصيد في العديد من البلدان.
- وأوصت بأن تتاح جميع وثائق المنظمة بصورة إلكترونية وأن تكون هذه الوثائق بمثابة منجم ثمين للمعلومات لفائدة المصايد.
- ولوحظ أن هناك قدرا كبيرا من مواد المنظمة يجب رقمنتها، وأن هناك حاجة إلى ترتيب الأولويات لما ينبغي رقمنته أولا. كذلك طلب أن تتاح جميع هذه الوثائق بصورة مجانية.
- وأشادت بخدمات مكتبة مصايد الأسماك في المنظمة ودعمها للبلدان، والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وأوصت بأن تعترف المنظمة بمركزية المكتبة الحديثة والوظائف الإعلامية التي تقدمها مكتبة المنظمة.
- وأعربت عن قلقها من أن قضايا مصايد المياه العميقة ربما تصرف الانتباه عن بقية القضايا المهمة.
- وأشادت بتلقيها المعلومات المحدثة عن استراتيجيات الاتصالات لدى المنظمة، وأعمال مصلحة مصايد الأسماك. وأوصت بأن تستمر المنظمة في اتخاذ موقف أكثر فعالية.

17- وبحثت اللجنة عددا من **الأولويات المستقبلية** لدراستها في اجتماعها المقبل، وبالتالي، لتتناولها بالعمل مصلحة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة في الفترة الفاصلة. وتشمل هذه الأولويات ما يلي:

- تنفيذ استراتيجية تنمية القدرات البشرية؛
- قياس مدى تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المؤشرات والمواصفات)؛
- تغير المناخ وارتباطه بكل من التغيرات في توزيع الأسماك في المصايد وأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة خصوصا تلك المتعلقة بإعادة تكوين الأرصدة السمكية في ظل البيئة المتغيرة؛
- الاستعدادات لمواجهة الطوارئ وتلافي الكوارث ولاسيما إدراج هذه الأمور ضمن بقية أنشطة المنظمة؛
- الوقاية من الأمراض في مجال تربية الأحياء المائية، وبناء القدرات كما هو الشأن في علم الأوبئة وبقية الاختصاصات ذات الصلة؛
- تعميق الوعي بأهمية المصايد في مجال الإدارة المتكاملة في المصبات المائية الداخلية، وخصوصا إعادة تأهيل الأنهار والبحيرات والخزانات لتربية الأسماك؛
- حيازة الأراضي، وحقوق الملكية، والحصول على الموارد وتأثيرها على مصايد الأسماك.